مجلة المجاهد

العدد : ١٩٢ الموافق في ربيع أول ١٤١٨ هجري ١٩٩٧/٨ ميلادي

عنوان المقال : الأزمة أزمة قيم	بقلم : رشيد أبو أسامة

«يجب أن لا نكون طموحين أكثر مما ينبغي ، وأن نكون واقعيين ، وأن لا نعتبر أن القانون الدولي يمكن ويجب أن ينتصر في كل مكان من كوكبنا ، وإنما أولاً في المناطق التي يقترن فيها بمصلحة القوى الرئيسية»

د . هنري كسنجر ، عن صحيفة لوموند ديبلوماتيك مارس/١٩٩٣

لا تنفصل المآسي التي يعاني منها العالم الإسلامي تخلفاً وعجزاً وتبعية واستبداداً واقتتالاً وجهلاً ، عن الأزمة الشاملة التي أضحت الإنسانية جمعاء تعاني منها ، ونحن على مشارف القرن ٢١ ، تلك الأزمة التي لم يسلم من عواقبها غني ولا فقير ولا طفل ولا شيخ ، ولا حيوان ولا نبات ولا جماد.

تختلف تجليات هذه الأزمة من شعب لآخر ، وتبقى ضحيتها الأساسية ، هي إنسانية الإنسان وكرامته ، وتبقى الأسباب كذلك واحدة ، وتتمثل أساساً في منظومة القيم النفعية المصلحية المادية الفجة الوقحة التي تؤسس اليوم لعلاقات الدول ، تلك القيم التي أنتجتها العلمانية المعاصرة ، ويمارسها أقوياء العالم على كل مستضعف.

❋ ثلاثة مظاهر أساسية لأزمتنا

لا شك أن أزمة العالم الإسلامي ذات أبعاد متعددة ومتداخلة ، تراكمت عبر التاريخ ، وأصبح بعضها ينتج الآخر ، ولكنها تتمظهر اليوم في ثلاثة أبعاد أساسية أصبحت تتحكم في كل الأبعاد الأخرى ، وهي : **العجز الاقتصادي ، والتجزئة ، والتراجع الخلقي.**

من مظاهر هذا العجز الاقتصادي المديونية التي لم تسلم منها حتى أغنى الدول الإسلامية ،

والديون الربوية كما هو معلوم تمتص ثروة البلاد لفائدة المؤسسات المالية الغربية. وسنكتفي بتقديم مديونية هذه الدول الإسلامية الغنية ، التي كان يفترض فيها أن تكون دعماً للإسلام والمسلمين ، كما وردت في كتاب « حالة العالم ١٩٩٧ » ، هذه الديون مقدرة بالمليار دولار أمريكي:

السعودية	البحرين	الإمارات	الكويت	عمان	قطر	العراق	إيران	تركيا	ماليزيا	الجزائر	ليبيا
١٠٠	٢,٦٩٨	١٢,٧١٠	١٤,٠٠	٣,٠٨٥	٣,٩٨٣	٩٠	٢,٣	٦,٣٣	٢٤,٧٦٧	٣٢,٧٨٠	٠,٠٠٥٤

❋ لقد أدت السعودية ١٠٠ مليار دولار من الديون الخارجية التي ترتبت عليها بسبب حرب الخليج الثانية أما الـ ١٠٠ مليار دولار المسجلة فهي ديون داخلية وتمثل ٧٥% من الناتج الخام للبلاد .

ولا داعي للتفصيل في مديونية الدول الإسلامية الأخرى حيث تمتص خدمة الدَين ما يتجاوز ٣٠% من ميزانيتها.

وبخصوص التجزئة يلاحظ أنه في الوقت الذي تتقارب وتتحد فيه دول العالم المصنع لمواجهة المنافسة الاقتصادية التي ازدادت ضراوة بسبب العولمة ، لا يسمح فيه للبلاد الإسلامية بأي نوع من الوحدة الحقيقية المنتجة الدائمة ، بل على العكس من ذلك ، هناك سعي متواصل لمزيد من التفتيت كما يحصل اليوم مع العراق والسودان ، وغداً - لا سمح الله - مع أقطار أخرى كما ينذر بذلك تنشيط ملف العِرقية ، وما أصبح يصطلح عليه اليوم بقضية الشعوب الأصلية. إن ما يتعرض له اليوم السودان والعراق من محاولة التفكيك يدخل في مخطط صهيوني واسع النطاق ، نشرته مجلة " كيمونيف " الإسرائيلية في عدد ١٤ لشهر فبراير ١٩٨٢[1] يستهدف كلاً من لبنان وسورية والسعودية ومصر وليبيا والأردن ودول الخليج عموماً إضافة إلى العراق والسودان.

ويكرس وضع التجزئة الحالي استبداد سياسي واضح أو مستتر ، يمارس الإفقار والتجهيل ، ويدخل البلاد في دوامة من العنف تتفاوت حدته من جهة لأخرى غير أنه يحدث دماراً وجراحاً ستؤثر بشكل بليغ على مستقبل هذه البلاد.

لم يعد أحد يجادل في كون الدول الصغيرة ، التي يقل تعداد سكانها عن ١٠٠ مليون نسمة ، لن تستطيع مواجهة التحديات التي يطرحها عالم الغد ، والتي سيكون فيها للمعلوميات والمعرفة دور حاسم في التنمية ، وهو مجال يستدعي إمكانيات مالية هائلة وأعداداً بشرية كبيرة. وهذا لا يجهله حكام العرب

والمسلمين ، بل يعبرون في كل اجتماعاتهم على أن الوحدة لم تعد خياراً من الخيارات ، بل أصبحت قضية حياة أو موت. ورغم هذا لا نجد للتضامن العربي أو الإسلامي أدنى أثر حتى في أكثر القضايا خطورة وحساسية بالنسبة للمسلمين ، ومنها العدوان الذي تتعرض له البلاد الإسلامية عموماً ، والتحدي الذي تقوم به دولة الكيان الصهيوني الغاصب المتغطرس خاصة.

ويتجلى المظهر الثالث للأزمة في تفشي الجهل وتراجع الخلقية وانتشار شتى أنواع الرذيلة والإجرام.

ويثور سؤال حاسم : هل هذه الأوضاع المزرية سبب لأزمتنا أم هي نفسها تجليات ونتائج لأسباب أعلى منها. وإذا طرحنا السؤال بصيغة أخرى نقول : هل يُسمح للشعوب الإسلامية أن تصلح أحوالها وتخرج من أزمتها إذا أرادت ذلك ؟

إن دوامة العنف التي تتخبط فيها الجزائر والعدوان الذي يتعرض له السودان ، والتهديد الذي يلاحق إيران ، وسيف العلمانية العسكري المصلت على رأس حزب الرفاه في تركيا ، ثم التقتيل الوحشي الذي أصاب شعبي البوسنة والهرسك والشيشان ، يجعلنا لا نتردد في الإجابة بالنفي.

وهذه أمثلة عن التدخل المباشر الواضح السافر في شؤون هذه البلاد ، دون التفات لإرادة شعوبها ولا لحقها في تقرير مصيرها.

أما إذا علمنا الوجه غير المباشر لسيطرة الآخر علينا ، فالحالة أدهى وأمر.

❋ كيف ينتج الغرب الأزمة في بلادنا ؟

لقد عرفت الأمةالإسلامية خلال تاريخها الطويل ألواناً من الانحراف والتسلط على مستوى السلطة السياسية ، وعرفت انكسارات عسكرية واضحة أمام المغول والحملات الصليبية ، غير أن المجتمع الإسلامي ظل خلال كل هذه الأزمات محتفظاً ببنيته التحتية - المتمثلة في الأسس التي تقوم عليها حياته الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والثقافية عموماً - في حصن حصين ، ذلك الحصن الذي كان يمثل على مر الزمن القاعدة الخلقية التي تنطلق منها عملية تصحيح الانحراف أو رد العدوان. غير أن أخطر ما فعله التدخل الأجنبي المعاصر في بلاد المسلمين هو أنه لم يكتف بالسيطرة على الأرض ونهب الثروات إنما امتدت يده العدوانية إلى أعماق تلك البنية التحتية لتحطيم كل قواعد الخلقية التي من شأنها أن تكون منطلقاً لنهضة جديدة.

لقد عمل المستعمر على تفكيك النظام الاقتصادي الإسلامي في فلسفته وأدواته ، فحول هدف

الإنتاج من تلبية الحاجيات الاستهلاكية الداخلية إلى تلبية حاجيات المستعمر في الخارج ، ففقد الاقتصاد استقلاليته ، ثم عوض النقد الذهبي في قيمته والذي يشكل أساس التعامل الاقتصادي الإسلامي ، بالأوراق المالية الخاضعة للارتفاع والانخفاض ، مما أحدث خللاً كبيراً في مفهوم الربا وصرف الزكاة وما إلى ذلك.

وترتب عن هذا تغيير في نظام العلاقات الاجتماعية أثر بشكل بليغ على التماسك والتكافل والتعاون الذي كان يميزها في الجو الإسلامي.

وامتدت يد الاستعمار إلى النظام التعليمي حيث غير فلسفته ووجهته ، وإلى النظام القضائي الذي أفرغه من معاني العدل والإنصاف التي أرساها الإسلام في حين أن العدل هو أساس كل استقرار.

ومع مرور الأيام لم تزدد الأزمة إلا استفحالاً والتبعية إلا تخدراً. فنجد اليوم بلاد المسلمين مثقلة بالديون - رغم أنها قد أدت أضعاف أضعافها للدائنين - وقيل لنا أن لا مخرج من الأزمة إلا بمزيد من الاستدانة ، وليست " جدولة الديون " التي يُمتن بها علينا ، إلا إمدادنا بقروض جديدة لتأدية فوائد الديون القديمة ، غير أن هذه القروض تلزمنا بالخضوع لبرنامج التقويم الهيكلي الذي يصفه لنا خبراء صندوق النقد الدولي ، ولا يمثل هذا البرنامج إلا نفقاً يهوي بنا أكثر فأكثر في هاوية التبعية والجهل والفقر.

يقوم هذا البرنامج على ثلاث قواعد واضحة :

أ- عدم صرف القروض المقدمة في مجالي الصحة والتعليم ، لأنها غير منتجة مالياً بالنسبة للبنك لكنها قاتلة إقتصادياً واجتماعياً وسياسياً بالنسبة للبلد المقترض.

ب- توجيه الإنتاج نحو التصدير للحصول على العملة الصعبة التي تمكن من تأدية الديون. وارتهان اقتصاد البلاد للقرار الخارجي واضح هنا كل الوضوح.

جـ- التخصيص ورفع الحواجز الجمركية ، مما يسمح للسلع وخاصة لرأس المال الأجنبي من احتلال بلادنا ، وقد يكون هذا سبباً للتدخل الأجنبي العسكري المباشر في بلادنا لحماية المصالح الأجنبية ، أو على أقل تقدير يكون مبرراً لضرب حصار اقتصادي أو جوي أو غيره.

يقول " إدوارد كولد سميث " : « ليست الشركات العابرة للقارات مسؤولة إلا أمام مساهميها ، فليست إلا آلة لتنمية أرباحها الآنية. غير أنها تملك القدرة على إجبار كل حكومة إذا اقتضى الحال على الدفاع عن مصالحها ، ولو كان ذلك ضد مصالح الشعب الذي انتخب الحكومة. إن هذا الاستعمار الجديد يعد الأكثر قساوة وتهوراً من أي استعمار عرفه التاريخ ».

وذكر الكاتب أمثلة عن التدخل العسكري للولايات المتحدة في كواتيمالا وكوبا والبرازيل وجمهورية الدومينيك والشيلي ونيكاراجوا وجرينادا ، عندما وصلت إلى السلطة في هذه البلاد حكومات غير مناسبة لمصالح الشركات الأمريكية.

يعترف أحد الخبراء الاقتصاديين الأستاذ " رودينجير دورنبوش " بأن الدول الخاضعة لبرنامج التقويم الهيكلي ، « ولو بذلت كل ما في وسعها لتنفيذ ما يطلب منها لا تقع أبداً على رجليها وهي تجري ، إنما تقع في هاوية ».

ولا يمكن إدراك سبب موافقة حكام الجنوب[٢] على إخضاع البلاد لبرنامج التقويم الهيكلي مع كل ما يترتب على ذلك من إغراقها في ظلمات الفقر والمرض والجهل والتبعية ، بل وإمعانهم في تغريب الشعوب وضرب كل مقومات النهوض ، إلا إذا أدركنا التقسيم الجديد الذي أصبح عليه عالم اليوم : لم يعد عالم اليوم ينقسم إلى عالم أول وثان وثالث ، إنما أصبح حقيقة ، ينقسم إلى فئتين لا ثالث لهما : تتكون الفئة الأولى من الذين يسيطرون على معظم ثروة العالم ، ويشكل هؤلاء أقلية حقيقية ، جد محدودة ، تضم أثرياء الشمال والجنوب على حد سواء ، تجمعهم مصالح مشتركة ضمن المؤسسات التجارية والمالية العالمية ، وتجمعهم كذلك ثقافة الغرب بكل أبعادها ، ولقد ساهمت ثورة المعلوميات والإعلام والمواصلات في تكثيف وتسهيل التواصل بين أعضاء هذه الفئة أينما وجدوا. والفرق الوحيد بين منتسبيها من الجنوب ومنتسبيها من الشمال ، هو أن الأوائل قد جمعوا ثروتهم من خلال وجودهم على رأس السلطة في بلادهم ، في حين لا يظهر الشماليون على الواجهة السياسية إلا نادراً ، وإن كان الشماليون هم الذين يؤمّنون الحماية للجنوبيين.

أما الفئة الثانية[٣] فتتكون من جحافل المستغَلين والمستضعفين ، التي تتمركز بشكل أساسي في دول الجنوب ودول المعسكر الشرقي السابق ، غير أن أعدادهم تزداد باطراد في دول الشمال نفسها. في سنة ١٩٩٢ كان يوجد في أوروبا الغربية ٥٣ مليون فقير. وإذا كان ١% من الشعب الأمريكي يحتكر ٤٨% من ثروة البلاد فإن ٨٠% من الشعب ذاته لا يتقاسمون إلا ٦% من الثروة .

وهكذا يتضح بجلاء أن كل ما يقدم عليه حكام الجنوب من إجراءات ضد مصالح شعوبهم بالمقاييس الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية لا يمكن تفسيره إلا بكونهم يخدمون مصالح الفئة الأولى التي ينتمون إليها.

ولهذا نجد طبيعة الأنظمة القائمة في دول الجنوب والصلاحيات الواسعة المخولة لها والدساتير

التي تتعامل بها ، مصاغة بشكل يضمن لها حسن القيام بمهمة حماية مصالح الفئة الأولى أحسن قيام ، تلك الفئة التي تمدهم بالحماية وكل الوسائل المتطورة لمقاومة وقمع أي تمرد شعبي ، والتي غالباً ما يصطلح عليها " بالمساعدة التقنية ". ولا يهم أهل الفئة الأولى أن تغرق الشعوب المستضعفة في حروب أهلية وحشية أو أن تتحول بلادهم إلى دمار ، ما دام ذلك نفسه يصب في النهاية في مصلحة هذه الفئة ، التي لن تتردد في التضحية ببعض أعضائها الجنوبيين ، إذا اقتضت نفس المصلحة ذلك.

فما هو السبب الأساسي لهذه الممارسات الرهيبة ؟

يكمن هذا السبب في منظومة القيم الفاسدة الساقطة التي تقوم عليها الدول مع بعضها ، بل وعلاقات البشر فيها بينهم بشكل يتجاوز في همجيته قانون الغاب. وهذا ما دفع بالاقتصادي " ألبيرت جاكارد " إلى وصف " الليبرالية الجامحة " التي تتحكم في عالم اليوم بـ " الاقتصادية الدارونية " ، وشرح في كتابه " اتهم الليبرالية المنتصرة " كيف استعمل الاستدلال الذي اعتمده عالم البيولوجيا لشرح وقائع ملاحظة في الطبيعة ، لتوجيه سلوك الناس في مجتمع بشري ، مما أفضى إلى تجاوزات رهيبة ، ولقد شجب ألبيرت جاكارد بحدة بعض التأكيدات التي أنتجها هذا المنطق الداروينى ، مثل : " يجب على المجتمع البشري أن يتطور ، وحتى يستمر في الحياة يجب عليه أن يقضي بدون شفقة على أولئك الذين يقللون من قدرة التكيف الجماعية ، ويجب محاربة كل من يقف في وجه القضاء عليهم ، مثل القوانين التي تعمل على مساعدة الفقراء. إن الرأفة ضد قوانين الطبيعة " ، ومثل : " إن الناس الذين يعانون من الفقر لم يفلحوا ولن يفلحوا ؛ لأنهم يفتقرون للخاصيات الضرورية للفلاح ، ومن الأفضل أن لا يورِّثوا للجيل الذي سيليهم تلك الخاصيات غير المناسبة ، فمن حسن السياسة أن نثنيهم عن التوالد. فيجب إذن تقليص التعويضات العائلية المخصصة للفقراء وإضافة هذه المبالغ للتعويضات الممنوحة للأغنياء الذين لا يلدون كثيراً ".

ويضيف ألبيرت جاكارد : " إن الذين يبشرون بهذه الأصولية الاقتصادية لا يمثلون إلا نسبة قليلة بالنسبة لساكنة العالم ، غير أنهم يملكون وسائل فرض وجهة نظرهم ".

يبين هذا الكلام إلى أي حضيض انحدرت القيم عند أصحاب المصالح في الغرب. ولا غرابة في ذلك مادام النظام الدولي الذي فرضه الأقوياء بعد الحرب العالمية الثانية ، يقوم على الظلم المقنن الذي يعطي لخمس دول حق النقض. مما يمنح دولة واحدة كما هو الشأن بالنسبة للولايات المتحدة اليوم ، القدرة على فرض إرادتها على العالم أجمع.

غير أن هذا المنطق النفعي الفج ، لم تسلم من عواقبه الوخيمة حتى الشعوب الغربية نفسها. ولم تقف الأضرار عند حد العنت المادي الذي يشرد ويهمش أعداداً متزايدة من المستضعفين هناك ، بل تعدته إلى إفساد إنسانية الإنسان وفطرته ، كما حطمت وجدانه وروحه. ولا أدل على ذلك من ظاهرة اغتصاب وقتل الأطفال الصغار ، وانتشار العصابات الإجرامية في صفوف القاصرين والقاصرات ، وتعدد الطوائف الدينية الخرافية ومايصحبها من انتحارات جماعية[٤]. إضافة إلى ازدهار تجارة المخدرات ، التي تعرفها بلاد الغرب. ودخل هذا المنطق النفعي نفسه في صراع شرس مع البيئة مما ألحق بها أضراراً تنذر بكوارث لا يعلم مداها إلا الله تعالى.

فلا حل إذن لمعضلة الإنسانية جمعاء إلا من خلال ما دعا إليه " رجاء جارودي " عندما نادى بالعمل على إقامة نظام ثقافي عالمي جديد ، يقيم حياة الناس وعلاقات الدول على أسس من العدل والحق والإنصاف وتكريم حقيقي للإنسان ، ونظرة إيمانية للحياة تهذب السباق المحموم نحو الكسب المادي الجامح ، الذي تحول إلى سباق نحو الهاوية ، والتي قد تكون كارثة نووية أو بيئية تعصف بالجميع.

وهكذا يتضح أن ما تعاني منه بلاد المسلمين ليس إلا نتيجة لأزمة قيم تشمل الإنسانية قاطبة ، ولا حل إلا بإخراج الإسلام من ضيق الصراعات السياسية المحلية وطرحه كبديل حضاري للإنسانية جمعاء ، فما لم تحل محل القيم الفاسدة التي تسود العالم اليوم قيم العدل والإنصاف ، وتكريم الإنسان واحترام تعدد الثقافات ،والحرص على التعدد البيولوجي ،فلن تُحل قضايا المسلمين ولا أزمات دول الجنوب ولا معضلة الإنسانية المعاصرة.

والحل على مستوى القيم لا يمكن أن يقدمه إلا الإسلام ، فلا المناهج الوضعية التي حصرت اهتمامها في الحلول الإجرائية ، ولا الديانات الأخرى التي تفتقر لنظام شامل للحياة تستطيع أن تقترح اليوم على الإنسانية الضائعة التائهة مخرجاً.

ومما يبعث على الأمل في أن هذا الحل الحضاري الذي قد يراه البعض بعيداً ، ونراه قريباً بإذن الله ، هو أن الإسلام - بصفته ديناً قاد البشرية لأكثر من ١٠ قرون - بدأ اليوم يستقطب اهتمام المفكرين والباحثين الغربيين بغية التعرف الموضوعي عليه ، في حين يتراجع الاستشراق الكلاسيكي الذي كرس جهده لتشويه الحقائق الإسلامية.

يقول الدكتور أحمد يوسف من واشنطن : « ومن دلائل تراجع الفكر الغربي الذي يقول بالصدام بين الإسلام والغرب ، ظهور جيل جديد من العلماء الذين يفهمون المجتمعات الإسلامية بشكل أفضل ،

بالإضافة إلى أن معظم الجامعات الغربية أصبح بها مساقات علمية وأقسام مخصصة في الدراسات الإسلامية والمجتمعات الإسلامية والحركات الإسلامية ، ولعل ما يعزز التفاؤل حول العلاقات بين الإسلام والغرب أن التيار الغربي الواعي الذي ينفي الصدام وينفي مزاعم الخطر الإسلامي ، يكتسب على مر الزمن أرضية جديدة داخل المجتمعات الغربية ، ويكسب المزيد من الوعي والاستجابة في فهم المظاهرة الإسلامية ، وتتعزز قدرته في إمكانية مقاومة تيار الحملة الصهيونية » [٥].

ونشير كذلك إلى بداية الخطوات الأولى لمشروع مهم يهدف إلى تصحيح صورة الإسلام لدى الناشئة الأوروبية : ففي إطار الحوار الثقافي الذي نادت به قمة برشلونة لشهر نوفمبر ٩٥ ، بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط ، صدر كتاب قيّم بمدريد تحت عنوان : الإسلام والعالم العربي ، الدليل التربوي للأساتذة والممارسين ، وهو عبارة عن بحث أجرته ثلاث أستاذات ، يتقصى ويصحح الصور السلبية عن الإسلام التي تحتويها الكتب المدرسية في إسبانيا ، وإذا تم فعلاً تصحيح الكتب المدرسية وفقاً لما ورد في ذلك البحث فسيكون لذلك أثر جد إيجابي بالنسبة لمستقبل الإسلام في الغرب ، وخاصة إذا شمل المشروع كل الدول الأوروبية كما تقرر في قمة برشلونة[٦].

إن الله يهيئ لهذا الدين أسباباً ليقيم المسلمون الشهادة على الناس ، والمطلوب أن نحسن قراءة هذه الإشارات الربانية ونحسن التفاعل معها. والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

الهوامش :

(١)أورد هذا التقرير الأستاذ رجاء جارودي في كتابه « إسرائيل : الصهيونية السياسية » الطبعة العربية ١٩٨٣ .

(٢)حتى دول أوروبا الغربية خضعت لبرنامج التقويم الهيكلي لتتأهل للعملة الأوروبية الموحدة .

(٣)هذه الفئة الثانية يسميها المفكر العربي وأستاذ العلاقات الدولية بالجامعة الأمريكية في واشنطن كلوفيس مقصود ، " عالم الجنوب " الذي يعني أن الجنوب له امتدادات في عالم الشمال . في البوسنة مثلاً ، وفي الجمهوريات الإسلامية بآسيا الوسطى ، وفي المناطق وأحياء الفقر داخل بلدان الشمال الغني ذاته ، في لوس أنجلوس ، ونيويورك ولندن... عن مجلة المستقبل العربي عدد ٢١٧ ص ١٠٧.

(٤) في يوم ٩٧/٣/٢٦ انتحر ٣٩ شخصاً منتمون إلى طائفة دينية ، وهم يعتقدون أن صحناً طائراً سيأخذهم إلى كوكب آخر.

(٥) عن صحيفة الراية المغربية ليوم : ٩٧/٣/١٣.

(٦) كما قام الدكتور عبد الجواد فلتوري الأستاذ في قسم الدراسات الإسلامية - سابقاً - في جامعة كولونيا بمثل هذه الدراسة قبل عشر سنوات.